حجب حسابات المعارضة السعودية على "إكس": ترهيب الداخل أم منع وصول الحقيقة؟

مع كل موجة تصعيد سياسي أو اقتصادي داخلي، تتكرر المشاهد ذاتها:

تفعيل آليات الرقابة الرقمية، وإرسال منصة "إكس" (تويتر سابقاً) إشعارات لأصحاب حسابات معارضة أو ناقدة مفادها أنها امتثلت لطلب حجب جغرافي من السلطات السعودية، استناداً إلى "قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية"!!!.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح:

هل ينجح هذا الحجب حقاً في عزل مجتمع الجزيرة العربية عن أصوات المعارضة؟

أم أن الهدف أعمق وأخطر من مجرد تقنية حجب؟

الحجب لن يمنع الوصول.. والجميع يعلم ذلك

من الناحية التقنية البحتة، يعتبر الحجب الجغرافي (Geo-blocking) أحد أضعف أشكال الرقابة.

أي مستخدم عادي في السعودية أو أي دولة خليجية يمكنه تجاوزه خلال دقائق باستخدام أدوات بسيطة ومجانية مثل VPN (الشبكات الخاصة الافتراضية) أو متصفحات تور (Tor)

النشطاء والمتابعون المهتمون بالشأن السياسي هم الأكثر معرفة بهذه الأدوات، وبالتالي فإن المحتوى "المحجوب" يصل إليهم دون عوائق تُذكر.

هذه الحقيقة معروفة جيداً للنظام السعودي، الذي يضم خبراء تقنيين على أعلى مستوى.

إذن، لماذا كل هذا الجهد في إرسال المذكرات القانونية وطلب الحجب؟!!

"رسائل الترهيب".. موجهة إلى الداخل السعودي

وفقاً لمحللين في شؤون الرقابة الرقمية، فإن حملات الحجب هذه ليست موجهة أصلاً لمنع وصول المعلومة، بل هي "حملات ترهيب نفسي وقمع جماعي" تستهدف المواطن العادي داخل المملكة.

الرسالة غير المعلنة التي ترسلها السلطات لكل سعودي هي:

"نحن نراقبك، محاولة الوصول إلى حسابات المعارضة سيُعتبر تجاوزاً للخط الأحمر، وقد يعرضك للمساءلة".

إنها هندسة للخوف، تهدف إلى خلق حالة من "الرقابة الذاتية" أشد فتكاً من أي جدار حماية إلكتروني.

عندما يرى المواطن، الذي قد لا يكون ماهراً في استخدام أدوات الاختفاء، صديقاً له تم استدعاؤه للتحقيق لمجرد "إعجاب" بتغريدة، أو يسمع عن توقيف آخر شارك منشوراً نقدياً، فإنه سيتردد حتماً.

هذه البيئة من الخوف هي الهدف الحقيقي للحجب، وليس قطع الإشارة.

معضلة أعمق: القمع مقابل الإصلاح

يرى مراقبون أن استمرار النظام السعودي في هذا النهج القمعي (حجب، ترصد، ذباب إلكتروني، احتجاز) يكشف عن أزمة جوهرية:

عدم القدرة على التعامل مع النقد الموضوعي عبر المراجعة والإصلاح.

فبدلاً من أن تفتح السلطات ملفاً جاداً للنقاش حول المشكلات المتفاقمة التي تطرحها حسابات المعارضة والناشطين الاقتصاديين - مثل:

البطالة (خاصة بين الشباب والخريجين). ارتفاع تكلفة المعيشة والضرائب (مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة). الفساد المستشري في مؤسسات الدولة على الرغم من حملات "مكافحة الفساد" الانتقائية.
يتم اللجوء إلى "قتل الرسول" رمزياً عبر حجب حساباته، وتشويه صورته عبر حملات الذباب الإلكتروني المأجور.

هذا الأسلوب لم يعد يخدع أحداً، بل يزيد من شرخ الثقة بين الحاكم والمحكوم.

هل سيمنع هذا الترهيب "الانفجار"؟

السؤال الأهم الذي يطرحه المحللون السياسيون:

إلى متى سيستمر النظام في الاعتقاد أن القمع والترهيب والدعاية يمكن أن تؤجل "يوم الحساب" الداخلي؟

التاريخ المعاصر للأنظمة الاستبدادية يعلمنا درساً قاسياً:

القمع قد يكبت الغضب لسنوات، لكنه يضاعف ضغطه تحت السطح.

عندما ينفجر البركان أخيراً، تكون العواقب أشد قسوة.

المشكلات الاقتصادية البنيوية (فقر، بطالة، غلاء) لا تُحل بالحجب، والفجوة بين الطبقة الحاكمة الثرية والمواطن العادي المتعب لا تُردم بالذباب الإلكتروني.

ربما ينجح الحجب في تخفيف الضغط مؤقتاً، أو في خلق بيئة صامتة ظاهرياً، لكنه لن يزيل الأسباب

الجذرية للسخط.

الحل الوحيد المستدام هو البدء بمراجعة حقيقية، وليس "بسيطة"، للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفتح مساحة حقيقية للحوار الوطني، ومحاربة الفساد بشفافية، والاعتراف بحق المواطن في النقد السلمي.

وإلا فإن "الإنفجار" الذي يخشاه النظام سيكون حتمياً، وقد يكون حجمه أكبر مما تتسع له كل برامج الحجب والترهيب في العالم.

خلاصة:

حملات الحجب ليست حلًا تقنيًا، بل هي اعتراف ضمني بالعجز السياسي، ومحاولة يائسة لكسب الوقت عبر زرع الرعب في قلوب المواطنين.

لكن التاريخ أثبت أن الشعوب التي تُقمع، لا تموت، بل تتعلم كيف تهمس ثم تصرخ.

والسؤال الباقي:

هل يسمع آل سعود هذه الهمسات قبل فوات الأوان؟